اللجنة أبلغت الفريق الحكومي بتقديم التشريعات المقترحة لمتابعتها خاصة بعد وجود دولتين رفضتا استقبال مواطنيهما وتحميل البلد كلفة كبيرة

«الموارد البشرية» تطالب الحكومة بتحديد إطار زمني لتعديل التركيبة السكانية وناقشت «الكوتا» والتعامل مع الجنسيات في المستقبل

د.بدر الملا ومبارك الحجرف خلال الاجتماع

خليل الصالح متحدثاً

لمشاهدة الفيديو

خليل الصالح واسامة الشاهين اثناء اجتماع لجنة الموارد

سامح عبدالحفيظ

ناقشت لجنة الموارد البشرية البرلمانية موضوع التركيبة السكانية بحضور عدد من الجهات الحكومية وطالبت اللجنة الحكومة بتحديد إطار زمني لتعديل التركيبة السكانية.

وقال رئيس اللجنة النائب خليل الصالح في تصريح صحافي في مجلس الأمة إن اللجنة ناقشت أمس موضوع التركيبة السكانية وكيفية التعامل معها، مشيرا إلى أن هناك لجنة وطنية عليا لتغيير التركيبة السكانية تم إنشاؤها منذ عام 2014 لكنها لم تقدم أي مشروع حتى الآن.

وأوضح الصالح ان الجهات الحكومية التي حضرت الاجتماع شرحت للجنة ما حصل وما سيتم العمل عليه في الوقت الحالي، لافتا إلى أن اللجنة طلبت منهم تقديم جميع التقارير الخاصة بهذا الموضوع خلال أسبوعين خاصة المدة الزمنية المحددة والأعداد التي سيتم تغييرها.

وبين الصالح ان اللجنة ناقشت أيضا موضوع الكوتا والجنسيات التي سيتم التعامل معها في المستقبل خاصة ان تعداد الكويتيين يصل إلى ما يقارب المليون و400 ألف نسمه مقابل 3 ملايين وافد وهي نسبة عالية، حيث لم يصل عدد المواطنين 50٪ منها.

وأضاف الصالح انه تم بحث رؤية الحكومة تجاه هذا الموضوع خاصة ان أزمة كورونا كشفت وجود حالات تسلل للوافدين، فضلا عن أن هناك وافدين لا يريدون الخروج من البلد.

وقال ان هذه القضية شاملة وكبيره جدا خاصة أن أي وافد يأتي إلى الكويت يتمتع بمزايا مالية واجتماعية كبيرة جدا.

وكشف الصالح عن أن الأجهزة الحكومية التي حضرت الاجتماع تطرقت إلى موضوع تعديل قوانين الإقامة في الكويت، مشيرا إلى أن هذه قضية مهمة جدا، وطلبت اللجنة منهم تقديم هذه التشريعات إلى اللجنة لمتابعتها خاصة بعد وجود دولتين رفضتا استقبال مواطنيهما مما حمل البلد كلفة كبيرة.

وأكد أنه من أكبر الأخطاء التي حدثت في السابق هي عدم إنشاء 4 مشاريع كمدن عمالية من أصل 6 مشاريع، مما كشف عن وجود تقاعس واضح وملموس في هذا الأمر.

ولفت الصالح إلى أنه ستكون هناك جدية من قبل لجنة تنمية الموارد البشرية في متابعه هذا الموضوع.

عبدالله الكندري: آن الأوان لتعديل قانون تنظيم القضاء وتكويت الجهاز القضائي

الشاهين يقدم اقتراحاً بقانون لتكويت القضاء خلال عامين

أعلن النائب أسامة الشاهين عن تقدمه باقتراح بقانون لتكويت القضاء بالكامل خلال سنتين، داعيا أعضاء اللجنة التشريعية إلى منحه أولوية على جدول أعمالها.

وقال الشاهين في تصريح بمجلس الأمة امس إن الاقتراح جاء استجابة لنداء القائمين على مرفق القضاء والذين صرحوا بأنهم عاجزون عن البدء بالمحاكم وتشغيل مرفق القضاء بسبب وجود 62 قاضيا من غير الكويتيين خارج البلاد.

واعتبر أن هذا التصريح قرع أجراس الانتباه والخطر لدينا، مطالبا جميع السلطات بمساعدة السلطة القضائية في هذه المعضلة، مشيرا إلى ان ما نحتاج اليه تشريعيا هو قانون لتكويت القضاء الكويتي. وأوضح الشاهين ان هناك العديد من الاقتراحات بقوانين قدمت بهذا الشأن في وقت سابق ومنها اقتراح سبق له الاشتراك في تقديمه مع عدد من النواب في مجلس فبراير 2012.

ودعا أعضاء اللجنة التشريعية وفقا لما خولته لهم اللائحة الداخلية لأخذ هذا القانون بصفة الاستعجال وإعطائه صفة الأولوية خاصة انه يأتي تلبية لنداء وطني طال توجيهه، مضيفا «لقد تأخرنا كثيرا في الاستجابة له خاصة ان القضاء منذ قبل الخمسينيات وهو يفتقد هذا التكويت».

وأضاف ان قانون 1990 الخاص بتنظيم القضاء أعطى للقضاء بصفة الاستثناء جواز تعيين غير الكويتيين لكن للأسف تحول هذا الاستثناء الى اصل وأغلبية بعدد من المفاصل المهمة بالقضاء، لافتا إلى ان الاقتراح يلزم بالتكويت ويمنع تعيين غير الكويتي خلال مدة زمنية يحددها الاقتراح آملا ان يرى النور قريبا.

واعتبر أن ادعاءات البعض بوجود نقص في أعداد الكويتيين في مرفق القضاء غير صحيحة، خاصة ان كلية الحقوق في جامعة الكويت وكلية القانون الدولية وكليات الحقوق العربية والأجنبية تخرج سنويا آلاف الكويتيين في تخصصات القانون بجانب زملائهم في تخصصات الشريعة، ولذلك فإنه لا توجد هناك ندرة في الطاقات المؤهلة.

وبين الشاهين أن القانون لا يلزم بالتدرج إنما يتيح للقضاء تعيين ذوي الخبرة في مناصب قضاة ومستشارين بصفة مباشرة، وان هذا ما فعله القضاء الكويتي عندما واجه نقصا في الأحوال الشخصية الجعفرية من خلال الاستفادة من الطاقات بتعيين المحامين مباشرة قضاة ومستشارين، مقترحا إعادة هذه التجربة وصولا إلى تكويت كامل للقضاء في مدة عامين.

وفيما يلي نص الاقتراح بقانون رقم ( ) لسنة 2020 بشأن تعديل المرسوم بقانون رقم 23 لسنة 1990 بشأن تنظيم القضاء:

مادة أولى: يستبدل بنص البند ب من المادة 19 من المرسوم بقانون المشار إليه النص الآتي:

«أن يكون كويتيا، ويتم خلال سنتين من صدور هذا القانون إحلال الكويتيين بغير الكويتيين العاملين في سلكي القضاء والنيابة العامة».

مادة ثانية: على رئيس مجلس الوزراء، والوزراء، كل فيما يخصه، تنفيذ هذا القانون، بعد صدوره في الجريدة الرسمية.

ونصت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون بشأن لتنظيم القضاء على ما يلي:

لما كان للقضاء من أهمية بالغة في قيام الدول واستقرارها، ولما كان القضاء أحد السلطات العامة في الكويت، وشرف ونزاهة وعدالة القضاة «أساس الملك وضمان للحقوق والحريات».

أسامة الشاهين

لمشاهدة الفيديو

عبدالله الكندري

لمشاهدة الفيديو

ولما كان توطين الوظائف العامة، السيادية منها خاصة، مسؤولية كبيرة على السلطات العامة جميعا، لما له من فوائد اجتماعية واقتصادية وعلمية وعملية وغيرها. ولما كانت الكوادر الوطنية القانونية، من محامين متمرسين وأساتذة قانون متخصصين وخريجين مجتهدين، قد غدت متوافرة ولا يشق لها غبار بالإتقان والعطاء. لذا كان هذا «الاقتراح بقانون» لإلزام القائمين على مرفق القضاء والنيابة العامة، بإحلال الكويتيين في كل الوظائف القضائية فيها، خلال حملة تصل إلى سنتين من نشر القانون في الجريدة الرسمية.

وقد سبق تقديم اقتراح بقانون مطابق ـ بتوسع ـ في مجلس الأمة ـ المبطل بحكم المحكمة الدستورية في يونيو 2012 ـ بذات المضمون والهدف من فلاح الصواغ، د.جمعان الحربش، محمد الدلال، د.حمد المطر وأسامة الشاهين.

كما أعلن النائب عبدالله الكندري عن تقدمه ومجموعة من النواب باقتراح بقانون لتعديل القانون 23 لسنة 1990 بشأن تنظيم القضاء، وذلك لحصر العمل في المرفق القضائي على الكويتيين.

وقال الكندري في تصريح صحافي بمجلس الأمة: «تابعنا في الأيام السابقة تصريح رئيس محكمة الاستئناف عن وجود قضاة عالقين بجمهورية مصر العربية يفترض ان يتم إجلائهم في الأيام المقبلة»، مشيرا إلى أن ذلك يؤكد ضرورة تكويت الجهاز القضائي في الكويت بالكامل.

وأكد أنه قد آن الأوان لتعديل قانون تنظيم القضاء الذي مضى عليه اكثر من 61 عاما والذي يسمح بالاستعانة بالوافد في مرفق القضاء وسبق ان تم تعديله في عام 1990.

وبين ان المرفق القضائي بشقيه النيابة العامة والمحاكم يزخر بكفاءات كويتية رائعة يشار لها بالبنان، حيث أسندت لهم الكثير من القضايا المهمة المتعلقة بالمال العام وتعاملوا معها بكفاءة عالية مثل قضية الموانئ وقضية (الروسية) وقضية بند ضيافة وزارة الداخلية وقضية المدير السابق لمؤسسة التأمينات الاجتماعية.

وقال: «نعم نحترم الاتفاقيات القضائية المبرمة بين الدولتين ولكن هذه الاتفاقيات لا تلزم الكويت بالتجديد او التمديد للمستشارين الذين يعملون في المحاكم او في أي مؤسسة قانونية داخل الكويت، كما أنه من الصعب ان يتم تداول قانون ومناقشته داخل مجلس الأمة بمعزل عن الاتفاقيات القضائية المبرمة بين الدولتين، ولذلك تقدمنا بهذا الاقتراح».

أول مرة في الكويت
شاهد بتقنية الواقع المعزز
حمل تطبيق Zappar

لبحث الحلول العاجلة لوقف النزيف والخسائر

5 نواب يطلبون تخصيص ساعتين في الجلسة المقبلة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

■ الطلب يهدف إلى الحفاظ على العمالة الوطنية في القطاع الخاص ودعم هذا الكيان.. وأغلب دول العالم تعتبر المشروعات الصغيرة بوابة بناء الاقتصاد

صالح عاشور

محمد الدلال

د. عبدالكريم الكندري

د. عادل الدمخي

قدم النواب عبدالله الكندري محمد الدلال وصالح عاشور ود.عادل الدمخي ود.عبدالكريم الكندري بطلب لتخصيص ساعتين من الجلسة القادمة للنقاش العام عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتداعيات السلبية لأزمة فيروس كورونا المستجد.

وقال النواب في طلبهم انه استنادا إلى المادة 112 من الدستور على «يجوز بناء على طلب موقع من خمسة أعضاء طرح موضوع عام على مجلس الأمة للمناقشة لاستيضاح سياسة الحكومة في شأنه وتبادل الرأي بصدده..» وهو ما أكده المبدأ الدستوري ونص المادة (146) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة.

وأضافوا: لما كان قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة أحد القطاعات المتضررة من تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد (كوفيد ـ 19)، وهناك عدة تحديات تواجهه هذا الكيان، وقد أكدت الحكومة خلال هذه الأزمة بدعم وتمويل احتياجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة من هذه الأزمة إلا هذا الدعم لم يكون كافي.

ولما كانت هذه المعاناة والآلام التي يشعرون بها لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل يومي والبحث عن حلول عاجلة لوقف هذا النزيف لكثير من الشركات الصغيرة.

لذا، يطلب الموقعون أدناه إدراج الطلب في جدول أعمال أول جلسة تالية وإبلاغ رئيس مجلس الوزراء ووزير التجارة والشؤون والمالية بفحواه بتخصيص ساعتين في الجلسة القادمة، وذلك بهدف الحفاظ على العمالة الوطنية في هذا القطاع ودعم هذا الكيان حيث أن أغلب دول العالم تعتبر المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر هي بوابة الدخول لبناء اقتصاد وطن.

الطبطبائي: خبر وقف توزيع أرباح البنوك أضر بالاقتصاد

استغرب النائب عمر الطبطبائي تسريب خبر عن وقف توزيع أرباح البنوك على المساهمين، مؤكدا أنه لا يعرف من هو صاحب هذا القرار أو التصريح الذي صدر.

وطالب الطبطبائي في تصريح صحافي بمجلس الأمة وزير التجارة والصناعة خالد الروضان بمحاسبة من تسبب في إثارة الهلع بين المتداولين والإضرار بالاقتصاد المحلي وسمعة الكويت. وبين أن هذا التصريح صدر أثناء جريان عملية التداول في سوق الكويت للأوراق المالية بينما في العادة مثل هذه القرارات تصدر عند إغلاق السوق حتى لا يتسبب بحالة من الهلع لدى المتداولين.

وأكد أن هذا القرار ترتبت عليها أضرار بمدخرات المتداولين وسمعة الكويت، لافتا إلى أن هذا القرار تزامن مع التصريح الذي صدر في المملكة العربية السعودية بشأن أسعار النفط وانعكس سلبا على البورصة.

وقال الطبطبائي: «يبدو انه لا يهمكم مدخرات الناس ولا سمعة البلد الاقتصادية، لذا يجب على هيئة أسواق المال أو وزير التجارة محاسبة من سبب هذا الهلع والضرر لسمعة الكويت في ظل وجود محافظ أجنبية».

وأضاف: «إذا كان القرار صادرا من اتحاد المصرفيين او البنك المركزي فيجب ان تكون هناك محاسبة أو نحن سنحاسب»، متسائلا: إلى أي مدى لا تستطيعون ضبط التصريحات وتوقيتها في بلد يعد اقتصاده أقدم اقتصاد بالمنطقة؟

وأكد الطبطبائي ان هناك أناسا تضرروا ببيع أسهمهم بخسارة وفي المقابل هناك من اشترى الأسهم بأسعار منخفضة وسيربح، مبينا أن الأمر وكأنه متعمد والهدف منه تنفيع جزء من المتداولين على حساب الإضرار بالجزء الأكبر.

عمر الطبطبائي

لمشاهدة الفيديو

العازمي يسأل عن الشركة الكويتية لنفط الخليج

وجه النائب حمدان العازمي سؤالا الى وزير النفط ووزير الكهرباء والماء د.خالد الفاضل جاء كالتالي:

في 7 يونيو 2020 صدرت مذكرة استدعاء من رئيس عمليات الخفجي المشتركة للتحقيق مع رئيس نقابة العاملين بالشركة الكويتية لنفط الخليج على اثر نشاطه النقابي، لذا يرجى إفادتي وتزويدي الآتي: ما التبعية القانونية لموظفي الشركة الكويتية لنفط الخليج العاملين بعمليات الخفجي المشتركة؟ وهل يطبق عليهم القوانين الكويتية أم السعودية؟ وهل عملهم في الخفجي تكليف ام انتداب ام اغتراب؟

هل العاملين في عمليات الخفجي المشتركة يتبعون القطاع النفطي الكويتي وهل تطبق عليهم قرارات مؤسسة البترول الكويتية؟

على أي أساس استند كتاب مؤسسة البترول الكويتية الصادر بتاريخ 26 سبتمبر 2004 الصادر من العضو المنتدب للشؤون الإدارية؟ ما المسوغ القانوني لتحويل رئيس نقابة العاملين بنفط الخليج للتحقيق اثر نشاطه النقابي وبأي قانون او قرار استند رئيس عمليات الخفجي في تحقيقه؟

هل قام رئيس عمليات الخفجي المشتركة بمخاطبة الإدارة التنفيذية للشركة الكويتية لنفط الخليج قبل إصدار مذكرة التحقيق مع رئيس نقابة العاملين بنفط الخليج على اثر نشاطه النقابي؟ ما المخالفة العمالية التي ارتكبها رئيس نقابة نفط الخليج وتستحق ان يعاقب عليها وفق قانون العمل الكويتي؟

ان ما يصدر من بيانات عمالية وتصريحات نقابية داخل الكويت يعد حدثا خارج نطاق عمليات الخفجي المشتركة فعلى أي أساس يتم التحقيق مع رئيس نقابة العاملين بنفط الخليج خارج الدولة التي وقع فيها الحدث؟

ما سلطات الإدارة التنفيذية للشركة الكويتية لنفط الخليج في عمليات الخفجي المشتركة؟ وما توصيف الهيكل الإداري لهم وصلاحياتهم بعمليات الخفجي المشتركة؟

حمدان العازمي